SEBHA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMAN SCIENCES VOL.21 NO. 1 2022
DOI: 10.51984/JOHS.V21I1.1779

مجلة جامعة سبها للعلوم الإنسانية
Sebha University Journal of Human Sciences

Journal homepage: https://sebhau.edu.ly/journal/index.php/johs

العولمة و آثارها على المجتمع الليبي في ضوء التحولات الدولية

*عبد السلام محمد خلف الله البعباع[1] و سعد ابريك السنوسي ابورميله[2]

[1]قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة بني وليد، ليبيا
[2]قسم إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة سرت، ليبيا

الملخص

يتلخص موضوع هذه الدراسة حول تأثير العولمة على المجتمع الليبي في ضل التحولات الدولية التي شهدتها السياسة الدولية مع نهاية عقد الثمانينات ومطلع عقد التسعينيات للقرن الماضي، حيث لعبت عدة عوامل لدفع العالم العربي ولا سيما ليبيا إلى الدخول في عصر العولمة، وذلك من دون استعدادات كافية وأجندة جماعية وطنية للتعامل مع هذه التحديات والمخاطر والتي تشكلت علي هيئة ضغوط متزايدة ومتعددة الأشكال والأهداف، والتي قلصت إلي حد كبير من هامش الاستقلالية ، فجاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء علي هذه الظاهرة وأثرها علي المجتمع الليبي، واستخدم المنهج التاريخي والوصفي لتحديد الجذور التاريخية وتحليل وتوصيف هذه الظاهرة بغية الوصول إلي أهم العوامل التي تؤثر في المجتمع، واتضح من خلال هذه الدراسة أن العولمة السياسية، كظاهرة تتسم بسرعة التبدل والتغير لأنها نتاج أفكار إيديولوجية. أن ما تطرحه العولمة هو في جوهره يعبر عن التبدل والتغير في الصراع من صراع إيديولوجي إلى صراع فكري ثقافي يمس الهوية الاجتماعية بالدرجة الأولى، مما يسترعى ضرورة المحافظة على القيم والعادات الاجتماعية التي تزيد التمسك بالهوية والولاء الاجتماعي. خلصت الدراسة إلى توصيات بضرورة وجود علاقة دائمة بين الولاء الاجتماعي والولاء السياسي، وذلك بالتركيز على مسالة التنشئة الاجتماعية والسياسية، اللتان يشكلان الداعم الأساسي للتنمية السياسية والاجتماعية لمواجهة العولمة وإطروحاتها المتعددة، كما أوصت الدراسة بضرورة الحفاظ على الماضي وتفهم الحاضر لاستشراف المستقبل وعدم التهاون والتفريط في الموروث الثقافي، مع ضرورة التمسك بالقيم والثوابت الاجتماعية والتاريخية، الأمر الذي سوف يقلل من اندفاع العولمة تجاه أساسات تلك المجتمعات وقيمها الموروثة.

الكلمات المفتاحية:

العولمة
المجتمع المدني
التحديات الدولية

Globalization and its impact on Libyan society in light of international transformations

*Abdul Salam Muhammad Khalaf Allah Al-Baba'a[1] & Saad Ibrik Al-Senussi[2]

Department of Political Science, Faculty of Economics and Political Science, Bani Walid University, Libya
Department of Business Administration, Faculty of Economics and Political Science, University of Sirte, Libya

ABSTRACT

The topic of this study is focused on the impact of globalization upon the Libyan society in light of the international transformations that international politics witnessed at the end of the eighties and the beginning of the nineties of the last century. Several factors played a role to push the Arab world, especially Libya, to enter into the era of globalization, without adequate preparations. A collective national agenda to deal with the challenges and dangers was planned. They were made in the form of increasing pressures and multiple forms and goals, which greatly reduced the margin of independence and worked to crack the Arab alliance, However, this study came to shed light on this phenomenon and its impact on the value-building of the Libyan society. The historical and descriptive method was used to identify the historical roots, analyze and characterize this phenomenon in order to reach the most important factors affecting the society. This became clear through this study that political globalization, as a phenomenon characterized by rapid exchange and alteration as it is the product of ideological ideas. What globalization now proposing is only for the sake of exchanging and

Keywords:

Globalization
The International Community
International Challenges

*Corresponding author:
E-mail addresses: abd.mk65@yahoo.com ,(S. I. Al-Senussi) saadbormila@yahoo.com

Article History : Received 23 February 2022 - Received in revised form 18 April 2022 - Accepted 15 June 2022

alternating the conflict from an ideological conflict to a cultural, intellectual conflict in the first place. This requires call for the need to preserve social values and customs that increase adherence to identity and social loyalty. The study concluded that there should be a need for a permanent relationship between social loyalty and political loyalty. This is done by focusing on the issue of social upbringing and political education. Such process would constitute the main support for political and social development to confront globalization and its multiple theses. The study also recommended the need to adhere to social and historical values which will reduce the rush of globalization towards the foundations of those societies and their inherited values.

المقدمة

يتمحور موضوع هذه الدراسة حول تأثير العولمة على المجتمع الليبي في ضل التحولات الدولية التي شهدتها السياسة الدولية مع نهاية عقد الثمانينات ومطلع عقد التسعينيات من القرن الماضي ، سيما منذ إطلاق ما عرف بالبروسترايكا كوحدة تناقضيه جديدة للإيديولوجية الاشتراكية الشيوعية، عهد ما كان يعرف بالاتحاد السوفييتي، والتي تغير لديها مفهوم انتصار الاشتراكية وانهزام الرأسمالية، ، وأصبحت المهمة الراهنة هي إعادة بناء النظام الاشتراكي على ضوء الحقائق الجديدة التي أفرزتها مرحلة التطور والتسارع، وعلى ضوء وحدة العالم وتناقضه، وساد مفهوم سمة العصر الذي فقد طابعه الإيديولوجي الدوغمائي.

ومن الأهمية بمكان أن نحدد خطورة العولمة على مجتمعنا الليبي، وما تشكله من تهديدٍ صريحٍ وواضحٍ تجاه قيمنا وأنماط حياتنا وسلوكنا المعبر عنها من خلال كيان أسري مترابط يحتفظ بقيم ولائه الاجتماعي، الذي يزيد من التماسك والترابط داخل المجتمع الواحد، الذي كثيراً ما يتعرض أفراده إلى تنشئة اجتماعية نابعة من قيم المجتمع ذاته والتي تميزه بخصوصيته عن غيره من المجتمعات الأخرى، وتهتم هذه التنشئة بتنمية مدارك الفرد وقدراته منذ نشأته داخل أسرته ومجتمعه، الذي يمثل له مظلة اجتماعية يحتمي بها، والتي تعد مهمة بالنسبة له؛ لأنها تنمي الشعور بالانتماء لمجتمعه الذي يعيش فيه و ينتمي إليه، وبتلك التنشئة تبنى العلاقة بين الولاء لدى الإفراد تجاه أسرهم ومجتمعهم، كما يزيد دور التنشئة الاجتماعية في تدعيم وإرساء تلك العلاقة، باعتبارها بداية الطريق لغرس التوجهات الفكرية والإيديولوجية والدينية والتربوية والأخلاقية والقيمية بشكل خاص، فضلا عن وجود عوامل أخرى مساعدة لها أهميتها في المحافظة على الكيان الاجتماعي لاسيما فيما يتعلق بالولاء السياسي أمام عولمة الفكر والثقافات ، الذي غالبا ما تشكله الأفكار الإيديولوجية التي يكتسبها الفرد من خلال التنشئة السياسية داخل المجتمع وما تمليه عليه ظروف التنمية السياسية في حدود نطاق إقليم دولته وكيانها القومي، فهي كظاهرة أسرت الأفكار وألهبت الدراسات تجاه ما تطرحه من أنماط متعددة على الحياة الإنسانية في الوقت الراهن، الأمر الذي ينذر بعولمة شبه قصريه مردها إلى طبيعة الحياة العصرية التي تتسم بالتشابك والتشابه في أساليب الحياة المعيشية بمختلف أنواعها وأشكالها وبشتى مناهجها وتنوع علومها الإنسانية والأساسية، فكل شكلت له هذه الظاهرة طريقة للبحث والتأمل والتطلع لإيجاد الحلول المناسبة التي تتماشى مع الطرح الفكري المعاصر.

أولا : مشكلة البحث:

تكمن مشكلة هذه الدراسة في مدى الآثار التي تنتجها العولمة على المجتمع الليبي بشكل يؤثر على ولائه الاجتماعي والسياسي والذي يمر بمرحلة انتقالية جد صعبة للغاية، والذي ربما يشكل أمرًا ليس بالهين في تقديرنا، لأن العولمة بوصفها ظاهرة لها تداعياتها على الساحة المحلية والدولية والعالمية، وتشكل خطراً حقيقيًا يهدد الولاء الاجتماعي للفرد داخل الأسرة لاسيما ذلك الولاء القيمي التقليدي، الذي حال تعرضه لموجات العولمة قد ينزع الانتماء الوطني والانقياد خلف تيارات العولمة دون تمعن أو تفكير بما تطرحه من أفكار قد تكون هدامة تنسف المعتقدات الوطنية والدينية الخاصة بالمجتمع الليبي، وبشكل قد يكون نهائيا باعتبارها ظاهرة تسعى إلى قولبة العالم في قالب واحد يجمع كل الثقافات في ثقافة المركز واختزال ثقافة الأطراف، وهنا نقف إمام مسألة جد مهمة في – طرح تساؤل مفاده كيفية التعامل مع إشكالية هذه الظاهرة بحذر، للمحافظة على قيمنا وثقافاتنا وولائنا أمام هذه التيارات العابرة المتمثلة في ظاهرة العولمة؟ ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة التالية:

1- ما المفهوم النظري للعولمة السياسية؟
2- إلى أي مدى هناك آثار للعولمة على المجتمع الليبي سواء أكان من الناحية السلبية أم من الناحية الإيجابية؟
3- هل هناك كوابح ومحددات لمواجهة العولمة سيما على الصعيد الثقافي؟
4- كيف ولماذا تؤثر العولمة على القيم المجتمعية في المجتمع الليبي؟

ثانيا: أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في محاولة فهم وتحليل هذه الظاهرة الكونية وأثرها على البناء القيمي للمجتمع الليبي؛ بغية الوصول إلى وضع حلول ممكنه لتداعيات تلك الظاهرة وإيجاد علاقة توافقية بين الماضي والحاضر، وبين القيم والهوية وبين ما تفرضه العولمة من نسق مؤثر وقوي وفاعل لا يمكن تجاهله، وله أثره على الأسرة داخل المجتمع وعلى ولائها الاجتماعي والسياسي.

ثالثا : فرضية الدراسة .

ينطلق هذا البحث من فرضية مفادها: أن العولمة لها آثارها على المجتمع الليبي خاصة وأن هذه الظاهرة جاءت وفق تحولات دولية مقرونة بتوجهات ثقافية تتسم بالهيمنة والسيطرة ، مع وجود طفرة تقنية عالية في الاتصال وتوافر البيانات والمعلومات .

رابعا: أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلي بيان تأثيرات العولمة السياسية، في كافة مجتمعات العالم ولا سيما ليبيا، فسعت هذه الدراسة إلي أن تكون مدخلاً لمعرفة ما يجري حولنا، حيث أصبح موضوع العولمة يأخذ حيزا كبيراً من النقاش والجدل، وتسعي الدراسة إلى بيان الآثار الإيجابية والسلبية للعولمة على المجتمع الليبي وكيفية مواجهتها وآليات التعامل معها، ويتم ذلك من خلال:

- التعرف على العولمة وأهم النتائج والآثار الناجمة عنها.
- إبراز دور العولمة وتجلياتها وأثرها على الثقافة التنظيمية.
- تحديد أثر العولمة السياسية على المجتمع الليبي.
- استشراف مستقبل ليبيا في ظل العولمة.

خامسا :- المناهج العلمية: سيتم الاستعانة بالمناهج العلمية الآتية:

• المدخل التاريخي وهو المنطلق الذي نبدأ منه في تحديد الجذور التاريخية لظاهرة العولمة وتتبع آثارها على المجتمعات البشرية.

•المنهج التحليلي الوصفي، يتم الاستعانة به في تحليل وتوصيف الظواهر الاجتماعية والسياسية، بغية الوصول إلى أهم العوامل التي قد تؤثر في المجتمع.

سادسا : حدود الدراسة:

- الحدود الموضوعية: تأثير العولمة على المجتمع الليبي في ظل التحولات الدولية.
- الحدود الزمنية: فيما بعد التحولات السياسية في الدولة الليبية 2011.

سابعا :- المصطلحات الافتتاحية :

العولمة : هي صفة العالمية تطلق على أي نشاط اقتصادي أو سياسي أو اجتماعي ، يضفى عليه الطابع العالمي أو الكوني على مثل هذه النشاطات.

التحولات : هي جمع لمفرد كلمة التحول التي تعني الانتقال من مرحلة إلى مرحلة أخرى ، أو من حالة لحالة لأخرى ، ويقصد بها هنا التحولات الاجتماعية والسياسية أو الاقتصادية محلية كانت أو عالمية.

الثقافة : هي مجمل القيم والرموز والأخلاق والمعتقدات والمفاهيم والأمثال والتعابير والأعراف والتقاليد والوسائل والمهارات التي يستعملها الإنسان في تعامله مع بيئته.

الهوية : هي تلك المميزات والخصائص التي يمتلكها شخص ما، و تحمل سمات معينة في مجتمع معين يعيش في مكان ما، ويتميز بثقافة وعادات وتقاليد ولغة وعرف ودين.

الدوغمائية : تعني التعصب الفكري اتجاه قضية سياسية أو اجتماعية معينة ، يصاحبه امتناع في الرغبة عن القبول أو الاستماع أو حتى تبادل وطرح الرائي حول فكرة معينة.

ثامنا : الدراسات السابقة:

1- الحراري ، فرج نجم الدين ، تأثير العولمة على العلاقات الأسرية في المجتمع الليبي ، مجلة القلعة، كلية الآداب والعلوم مسلاته ، جامعة المرقب ، ليبيا ، 2019 م. وخلصت هذه الدراسة إلى أن ما تطرحه العولمة من قيم وعادات كثيرا منها ما يتنافى وعادات وقيم المجتمع الليبي، وهذا فيه جانب من القصور لأنه مقتصر على العلاقات الأسرية في المجتمع الليبي ، بينما ستتناول دراستنا هذه التحولات الدولية التي اقترنت بظاهرة العولمة .

2- برهان غلبون ، تأثير العولمة على الوضع الاجتماعي في المنطقة العربية ، ورقة مقدمة إلى اجتماع خبراء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بيروت 2005 م ، وخلصت هذه الدراسة إلى أن هناك أزمة ثقافية في عالمنا العربي وما تتعرض له من ضغوط داخلية وخارجية ساهمت في تعميق أزمة الهوية ، والتراجع عن سياسة بناء الثقافات الوطنية السابقة والقائمة وعدم تعزيزها في إطار بناء الكوادر الوطنية وتوطين الحداثة. هنا أجد هناك عدم استيفاء لما خلصت إليه تلك الدراسة إذ أننا لامسنا بأن الثقافات القادمة من الخارج تشكل تهديدا للهوية والتماسك المجتمعي في المجتمع الليبي الناتجة من التحولات الدولية الراهنة..

3- ولي حسن إسماعيل، دور العولمة في تغير القيم الاجتماعية " دراسة ميدانية " مركز بحوث الشرطة الشارقة ، مجلد 23 العدد 2 ، إبريل 2014 م، وخلصت هذه الدراسة إلى أن العولمة تلعب دورا سلبيا في تغير القيم الاجتماعية، وهنا قد أختلف مع هذه الدراسة بأن هناك حقيقة مفادها أن العولمة بقدر ما تطرحه من تفاعلات سلبية على المجتمعات المحافظة إلا إنها تطرح مساءلة للحداثة والتطور خاصة في ظل التحولات السياسية والاقتصادية الدولية على نحو خاص .

4- زغو محمد ، أثر العولمة على الهوية الثقافية للأفراد والشعوب ، جامعة حسن بن علي – الشلف الجزائر ، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ، 2010م إذ خلصت هذه الدراسة إلى أن العولمة الثقافية هي غزو ثقافي يمس ذاتية الأفراد والأمم ، وتحمل خطابا ثقافيا خاصا لشعوب العالم مفاده أنه لا مجال للتعدد الثقافي وإنما البقاء للثقافة المعولمة والمهيمنة على كل الثقافات ، وهنا قد أجد قصورا في هذا الطرح الذي سأكمله في دراستي هذه ، وهي أن هناك طرحًا تناوله المفكرون حول وجود ثقافات وحضارات أخرى، تنازع الثقافات الغربية وهي تشكل خطرا على هيمنتها في حقبة التحولات الدولية .

المبحث الأول: العولمة والمجتمع.

1. العولمة كظاهرة فكرية ديناميكية كثيراً ما شاع اصطلاحها بداية عقد تسعينيات القرن الماضي تم استخدامها في الخطاب السياسي والفكري لإظهار أهميه تلك الظاهرة، وللتبشير من خلالها بنظام عالمي جديد، و نهاية التاريخ الإنساني مع تراجع الإيديولوجيات أمام فكر وثقافة واحدة موسومة بالرأسمالية الغربية، لاسيما بعد نهاية الحرب الباردة وانهيار الكتلة الشيوعية وتداعيات نتائج حرب الخليج الثانية في يناير سنة 1991م.

2. كما أن هناك من يرجح ظهورها منذ أن قسم العالم إلى مراكز وأطراف ثم إلى مركزين و أطراف ومن ثم إلى انفتاح متعدد المراكز أو ما يسمى بعهد الفوضى الدولية بعد انهيار إحدى المراكز الرئيسة وصعود الصين واليابان واكتمال الوحدة الأوروبية في ماسترخت عام 1992 م، فضلا عن طفرة التقدم في ثورة الاتصالات وريادة المعلومات ووفرة البيانات ، الأمر الذي أكد التفسير المسبق لوجودها بقوله " إن على الخصوم أن يصبحوا شركاء " ، والذي كان قد قسم انتقال الرأسمالية إلى طور أعلى نوعيا ، وهو طور الامبريالية، ومنها يبدأ تحول الخصوم إلى شركاء والمنافسة إلى تعاون وانتهاج سياسة الاعتماد المتبادل، بدل سياسة الصراع وهذا يتحقق بشكل كبير في مفهوم التكامل الاقتصادي وعلاقته بالتنمية(برهان غليون 2:2005) هو ما يعني دمج الأجزاء في كل واحد. وفي هذا الوضع يتم صهر الحرف والرقم ببوتقة واحدة في تفاعل مستخدم أجهزة إعلام متطورة تسعى في جوهرها لرفع الحواجز والحدود أمام الشركات والمؤسسات والشبكات الدولية والاقتصادية والإعلامية والثقافية ، وتمارس أنشطتها بوسائلها الخاصة لتحل محل الدولة في ميادين المال والاقتصاد والإعلام ، وإذ كان التفوق الرقمي والحرفي التكنولوجي

أتاح للغرب إمكانية التحكم في صناعة المعلومات والاتصالات الرقمية من خلال الشركات العملاقة والشبكات الدولية ، إلا أن هذا المجال لازال يمثل ساحة الصراع في المستقبل لاسيما في الميادين الاقتصادية وميادين المال ' ولن يصمد في هذا الصراع إلا المجتمعات والأمم ذات الثقافات القوية (بومانه محمد 2012: 25) نتيجة للمد الذي تحدثه الموجة الثالثة حسب تصور الفيلسوف " صموئيل هنتغتن " الذي أسماها بالموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين وتحدث فيها عن الانتقال الجماعي إلى الديمقراطية ، وركز هنا على حركات التحول من الأنظمة الشمولية إلى الديمقراطية التي اجتاحت العالم منذ عام 1974 إلى عام 1990م، أي منذ احتدام أزمة النفط وما ترتب عليها من نتائج سياسية واقتصادية وحتى تفكك الاتحاد السوفييتي ، وما نتج عنه من انهيار النظم الشيوعية في أوروبا الشرقية ، وكان قد أنهي "هنتغنتن" تنبؤاته عن مستقبل الديمقراطية في العالم على مشارف القرن الحادي والعشرين ، فهي كدراسة تعد من أول الدراسات التي تناولت التحولات الديمقراطية المفاجئة التي أعقبت سقوط الدولة السوفيتية أواخر الثمانينيات من القرن الماضي (جاد الكريم الجباعي 1995: 14).

كان الرئيس الأمريكي "جورج بوش الأب" بعد انتصار الدول المتحالفة على العراق في حرب الخليج الثانية يناير 1991 قد أشار صراحة في خطابه إلى تشكل معالم لنظام عالمي جديد ، وجاء هذا الخطاب السياسي متسقًا ومقترنًا مع الأدبيات الفكرية التي نوه عنها الكاتب والمؤرخ الأمريكي " فوكوياما" الذي حاول أن يبني فكره السياسي على ما آلت إليه الأوضاع في الساحة الدولية من صراع، والذي كان متأثرا حسب أفكاره وآرائه بتلك التداعيات سالفة الذكر، الأمر الذي أعطى لهذا المفكر الغربي أن يشيد بانتصار الرأسمالية والذي شجعه أكثر على ذلك أيضا هو انهيار الاتحاد السوفييتي والمنظومة الشرقية برمتها ، و قد اتجهت الأفكار والأنظار الغربية إلى عولمة العالم وكوكبته كمحاولة لدمجه في توجهات جديدة، تصبغها السياسة الخارجية الأمريكية من خلال تدفق هائل لشبكة المعلومات والاتصالات العالمية الرهيبة في التطور، وشد انتباه ملايين البشر في إرجاء المعمورة إلى ما يحدث في عالم أحادي القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي جعل عولمة السياسة والأفكار أمرًا يفرض نفسه على العديد من المجتمعات ويضع الرؤى والأهداف للمسائل الاقتصادية والثقافية والعسكرية والسياسية كمحاولات لخلق واقع جديد، تمثل في تبدل الأدوار في ساحة الصراع الدولي ، معتمدا في ذلك على الدور المادي الاقتصادي المتطور والذي رافقته حملة دعائية إعلامية موجهة للمستهلكين في شتى بقاع العالم لترويج المنتجات والسلع والخدمات وطرح أنماط وأساليب حديثة تحمل قيمًا ثقافية بأفكار جديدة ، تفرض ذاتها على الاقتصاديات المحلية محاولة ربطها بأسواق عالمية ذات سمة عابرة للحدود تحمل مواصفات عالمية تناسب الجميع ولكل المجتمعات دون تميز تعتمد سياسة خلط القيم والثقافات المجتمعية المحلية بالعالمية، بهدف التأثير على الهوية الوطنية، وإضعاف الولاء الاجتماعي لدى أفراد وجماعات تلك الشعوب المحافظة .

المطلب الأول

الإطار المفاهيمي للعولمة ودور المجتمع في مواجهتها

- **أولاً الإطار المفاهيمي للعولمة**

إن مفهوم العولمة أضحى مفهوما شائع الاستخدام، وكلمة مرادفة للتعبير عن ذوبان الشعوب في العديد من الأنشطة وتداخلها إلى درجة كبيرة في المسائل السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية والاجتماعية والفكرية بشكل عام، الأمر الذي جعل من الصعوبة بمكان تحديد زمن وجود هذا المفهوم ، فهناك من يرجعه إلى مرحلة الكشوف الجغرافية وعالم الرحالة والترحال واكتشاف جميع القارات الست في العالم وفتح آفاق جديدة للانتقال والتنقل وحركة التجارة، فضلا عن الحملات العسكرية الاستعمارية والبعثات العلمية والتواصل بين شعوب العالم، ووصول البشرية إلى أقصى أقطاب الأرض، الأمر الذي أفضى إلى تداخل الثقافات وانتقالها بين الشعوب في الماضي، لاسيما بعد اكتشاف الكتابة والطباعة في القرن الخامس عشر للميلاد التي أظهرت العديد من العلوم إلى الوجود وساعدتها في الانتشار على رقعة واسعة من العالم، فضلاً عن عبور البحار والمحيطات، وزيادة الانتشار الواسع لحركة المجتمعات والأنشطة التي تمارسها سواء أكانت اقتصادية – تجارية، أم ثقافية والأكثر منها الاستعمارية في السابق التي ربما كانت تمثل الظاهرة الأكثر انتشارا وقوة في ذلك الوقت، ناهيك عن التطور المعاصر الذي ساهم وبشكل مباشر في انبلاجها خاصة بعد مرحلة التطور التكنولوجي وثورة الاتصالات والمعلومات والبيانات، ووفرة المواصلات والشبكات الإعلامية نهاية القرن العشرين وبداية الألفية الثالثة (تامر محمد ، 2013: 121).

ولتحديد بداية ذلك المفهوم فعليا كمفهوم اصطلاحي يجدر بنا الإشارة هنا إلى عدد من التعبيرات التي ظهرت وتم استخدامها في لجنة اليونسكو العالمية للإعداد لمؤتمر السياسات الثقافية، من أجل التنمية والتي عقدت اجتماعها في استكهولم 1998م ، حيث تم الإشارة فيها إلى العديد من المصطلحات في الشكل الثقافي للعولمة ، والذي ارتبط بفكرة التنميط أو التوحيد الثقافي في العالم الذي أملته جملة من الظروف ، والعوامل المساعدة تتمثل في ثورة المعلوماتية وما يدعمها من شبكة اتصالات وشبكات لنقل المعلومات والبيانات ، والسلع وتحريك رؤوس الأموال ، والذي يعبر عن مضمون فاعل مرتبط بالنمو والتطور الاقتصادي والإنتاجي من السلع والخدمات الذي يشكل البناء الاقتصادي والثقافي لخدمة التطور البشري وزيادة التداخل في منظومة العلاقات الدولية من خلال السياسات الخارجية للدول على الصعيد العالمي **(رونالد روبرت 1998 : 161)** ولم يقتصر أثر تلك الظاهرة على تدفق السلع والخدمات بل امتدت إلى أن وصلت إلى الاعتماد المتبادل بين سكان العالم الذي بات أمراً ضروريا وملحًا للغاية ، من خلال دمج التقنية والثقافة والاقتصاد والمعلوماتية وتشابك المصالح السياسية وتقاطعها في كثير من الأحيان بشكل جعل كثيرا من القرارات السياسية على المستوى العالمي تهتم بتلك الضروريات الملحة وبشكل كان له تداعيات على الهوية والانتماء لدى المجتمعات .

وقد ساهمت عولمة الثقافات إلى حد كبير في إثراء الفكر الإنساني والإيديولوجي لدى المجتمعات البشرية ونقل الأنماط الفكرية التي قد تعد في كثير من الحالات حديثة أو دخيلة لتلك المجتمعات التي لطالما تماسكت اجتماعيا وسياسياً وثقافيا من خلال تمسكها بالولاء الأسري والاجتماعي والموروث الثقافي بها، على الرغم من محاولاتها رفض تلك التقلبات والتغيرات السياسية سواء أكانت محلية أم دولية عالمية.

والعولمة كظاهرة في الواقع فرضت جملة من المفاهيم والرؤى حول ماهيتها مما

فرض عدة طرق للتعامل معها بأشكال متباينة في جميع المجتمعات باختلاف انتمائها، وقد شكل هذا الواقع نوعًا من التحدي أمام الأسرة وولائها الاجتماعي والثقافي والديني والسياسي الذي يشكل أساسًا لوجودها، وأحد أهم وأبرز السمات الرئيسة في استمراريتها وديمومتها بشكل متماسك، فضلا عن تطورها مع الاحتفاظ بخصوصيتها.

أما السمة الغالبة لظاهرة العولمة فهي عناصرها الفكرية التي تتمثل في ازدياد العلاقات المتبادلة بين المجتمعات البشرية، سواء أ كانت في تبادل السلع والخدمات أو في نقل وتبادل وانتشار المعلومات.

ثانياً: القيم والهوية في مواجهة العولمة.

أضحت العولمة أمراً واقعًا في شتى المجالات الاقتصادية والثقافية والسياسية ، والمجتمع الليبي كغيره من المجتمعات الأخرى أصبح مستهدفًا في غياب مؤسسات الدولة الحامية والراعية له ،فضلا عن غياب القواعد الدستورية التي يمكن الاعتماد عليها في مواجهة أطروحات العولمة التي تسير وفق خطط واستراتيجيات دولية لم تعد الدولة الليبية الراهنة قادرة على مواجهتها وفقا للظروف الحالية فضلا عن الاحتراب و تعدد المخاطر على المجتمع الليبي التي أهمها متغيرات التمايز (العرقي والإثني والقبلي والديني) والتي تعد من أهم المتغيرات المسئولة عن نشوب الحروب الأهلية.

ويعرف الباحث "هيكس " الصراعات القائمة على الهوية بأنها النزاعات الاجتماعية على مستوى الأفراد أو الجماعات القائمة على المتمايزات الإثنية أو الثقافية أو القبلية أو الدينية أو الهوية الوطنية، وتتميز مثل هذه الصراعات القائمة على الهوية بشدة حماس المتنازعين وطول أمدها، ذلك أن كل طرف يتمسك بشدة برؤيته ويرى التخلي عن أي موقف يمس مباشراً بركائز وجوده ، وإن كان السبب الرئيس للصراع سياسيا أو تنافسيا محض على الموارد الطبيعية وهذا قد ينطبق تماما على المجتمع الليبي الفترة الراهنة**(أحمد عبدالحميد 2000: 163)**.

ومن المفاهيم المرتبطة بالهوية مفهوم الجماعة الإثنية الذي يعبر عن مجموعة من الأفراد الذين يتقاسمون الاعتقاد في الانتماء إلى واحد أو أكثر من الخصائص ، كالجنس والدين واللغة والثقافة والأرض ، أما القبيلة فهي ولاء لمجموعته الإثنية بوصف ذلك رمزا للهوية بمستوياتها المتدرجة التي قد تصل للتعصب المفرط، في حين أن التعصب يعبر عن الاتجاه النفسي للفرد وإدراكه لفرد معين أو جماعة معينة أو موضوع معين إدراكا إيجابيا محباً ، أو سلبيا كارها ، دون أن يكون لذلك ما يبرره من المنطق والشواهد التجريبية الامبريقية، وهذه الأفكار والمعتقدات الثابتة حول الأشياء والأشخاص الآخرين تصدر أحكاما ثابتة ضدهم في جميع الظروف ، ويتحدد الاتجاه السلبي في الاتجاهات الشخصية والدينية والقومية – وأنه مثل إشكالا للتعصب الديني أو المذهبي أو الشخصي أو القومي يؤدي إلى تصنيف الفرد إلى صنفين – أنا / ونحن – مقابل هم / الآخر – ويكون الأنا دائما هو المثالي ، ويؤدي ذلك إلى ما يعرف على مستوى المجموعة بالصراع الإثني ويعرفه (براؤن) النزاع حول القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين مجموعتين أو أكثر **(شعيب عبد الفتاح 1999)**.

إن غياب الدولة ومؤسساتها القوية جعل المجتمع الليبي يعاني من هذه الصراعات الملتصقة بالتدخلات الخارجية وفي شئونه الحياتية بشكل خلقت له أسباب التشتت الفكري وفقدان السيطرة على أسس مواجهة جل المصاعب بما فيها العولمة، سواء في الناحية الاقتصادية أو السياسية وحتى الاجتماعية، ومع ذلك تظل القيم الاجتماعية الراسخة في المجتمع الليبي ذات خصوصية تشترك فيها جميع أطيافه ، وهي السند القوى التي تدعم بقاءه متمسكة بالأعراف والعادات والتقاليد داخل المجتمع التي حلت محل القواعد الدستورية وظلت الروح الوطنية حية داخل المجتمع الليبي بدل مؤسسات الدولة ، وهذا أمرا يؤشر إلى أن المجتمع الليبي رغم تعدد توجهاته السياسية على نحو خاص إلا أنه لازال يحتفظ بقيمه الاجتماعية ، وأن الهوية الليبية لازالت قادرة على جمع الكل في الواحد وهو الوطن ، وقادرة على لملمة هذا التشتت إلى أن يتم وضع قواعد دستورية ويتم بناء وقيام الدولة ومؤسساتها من جديد لتقف من خلالها الدولة الوطنية الحارسة ، ومن الأهمية بمكان أن القيم والهوية والعادات والتقاليد في المجتمع الليبي من الصعوبة بمكان إذابتها أو تحويرها أو حتى اختزالها بما لها من خصوصية اجتماعية لدى جميع إفراد المجتمع وقيمه ، وبالتالي يمكن لها أن تواجه أطروحات العولمة التي تنفي الخصوصية وتؤمن بدمج الكل في مستوى فكري عالمي تطرحه يتنافى مع الفكر الوطني ذي الخصوصية الاجتماعية ، وبالتالي فإن أي سياسات لا تتطابق وتتماشى مع قيم وثقافات مجتمعنا الليبي لا يمكن لها أن تنجح ما لم تتماشى مع قيم وثقافات مجتمعنا الليبي ، وهذا لا يعني أن المجتمع الليبي مجتمع منغلق بل مجتمع له خصوصياته ويستطيع أن يستوعب ما يريد من العولمة ويرفض بقوة ما لا يتماشى مع قيمه وعاداته وتقاليده المبنية على تعاليم الدين الإسلامي الحنيف ، وهذا يعد أمرا إيجابيًا داخل هذا المجتمع الذي يمر بمرحلة انتقالية صعبة للغاية على الصعيد المحلى الوطني وما تفرضه سياسة التحولات الدولية على المستوى العالمي .

ومع ذلك فإن هذه المرحلة التي تمر بها ليبيا تنذر بعدم أمكانية قيام دولة ذات خصائص وطنية ينعم بها المجتمع ، ما لم تستوعب الكل ويشعر المواطن فيها بالعدالة والحرية ويمارس حقه في المشاركة السياسية دون تعسف أو إقصاء ، وتحديد عناصر الاتفاق وتعزيزها ذلك عن طريق البحث عن العناصر المشتركة والثوابت الوطنية والمبادئ العامة للقيم التي تعزز الهوية الوطنية الليبية ، ومحاولة تفهم الآخر وقبوله للتأكيد على أن الخلافات السياسية هي ظاهرة إيجابية يمكن احتواءها في نظام يستوعب الجميع ويسعى لتحقيق مصالح مشتركه للكل في إطار الهوية.

إن القيم الاجتماعية هي الركيزة والقاعدة الرصينة التي تشكل خط الدفاع الأول وعائق أمام العولمة وتعد الأسرة النواة الأولي للمجتمع الليبي والأساس في بناء أي مجتمع باعتبارها الكائن الوحيد لامتداد الموروث الاجتماعي والثقافي من الماضي وحاضنة الأجيال الحاضرة وثمرة جينية لأجيال لاحقة ، فهي كيان اجتماعي يعمل على تنشئة وزرع القيم والولاءات الاجتماعية بين أبنائها، وتعد عاملًا مهمًا ومؤثرًا يسهم في تنشئة اجتماعية وسياسية تكفل للمجتمع المحافظة على هويته و خصوصياته أمام المجتمعات الأخرى ، و مبعث القيم الاجتماعية السمحة التي تنبع من عمق الأصالة والتراث القيمي للمجتمع وتسعى إلى صون وحماية الهوية والانتماء العرقي والديني لأي مجتمع وتقيس مدى تماسكه أو تفككه وتميزه عن غيره من المجتمعات الأخرى ، من حيث القيم والعادات والتقاليد فضلا عن التميز في الرؤى والأهداف ، باعتبار أن لكل مجتمع من المجتمعات البشرية ما يميزه حسب الظروف المحيطة والمخاطر الخارجية المحدقة به ، علاوة على تنوعه من حيث الأنماط والسلوك المجتمعية في مراحل زمنية ربما تختلف قليلا عن بعضها لاسيما بعد أو أثناء المرحلة الاستعمارية الغربية التي كانت مؤثرة جدا في العديد من ثقافات الشعوب لاسيما في أفريقيا وبنيانها الوظيفي الاجتماعي **(محمد سبيلا 1990 : 26)**، لأن تلك المرحلة كانت قد ساهمت في زرع ثقافاته

وحددت جملة من القيم التي قد تعد غريبة عن تلك المجتمعات التي تعرضت لحملات الاستعمار المتعددة والمتكررة لفترات طويلة ،الأمر الذي ساهم في بناء الشخصية للفرد من خلال التأثير على ثقافته ولغته وأسلوب ونمط حياته ومعيشته التي ربما تشكل خطراً كبيرا على هويته الاجتماعية وشدة التماسك والولاء الأسري لتلك الهوية، خاصة الأسرة العربية التي عانت من تلك التداعيات الأمر الذي شد انتباه بعض المفكرين والفلاسفة الذين حاولوا النهوض بالفكر ، وقدموا تصورا لما يجب أن يكون عليه العالم العربي وكان ذلك من خلال تطور الفكر العربي عند كل من رفعت الطهطاوي ومحمد عبده وابن باديس ومالك بن نبي ، فهؤلاء المفكرين العرب حاولوا النهوض بالفكر العربي والدعوة إلى استشراف مستقبل واعد وقدموا أفكارهم لإيجاد إصلاحات شاملة وقدموا انتقاداتهم حيال حركات الإصلاح في العالم العربي الإسلامي والتي اعتبرها حركات جزئية ولم تصل إلى الشمولية لحل مشكلة الحضارة من أساسها وجذورها ، كل ذلك تخوفا من ذوبان الهوية العربية وتبدل صفاتها ومواصفاتها جراء تلك التداعيات التي فرضتها الحقبة الاستعمارية في الماضي قبل موجات وتيارات حركات التحرر التي بذلت إلى حد ما جهدا كبيراً لتثبيت وصون الهوية داخل كيان الأسرة وكيانها الاجتماعي في الدولة الوطنية (**علي الطاهر عربي، 2002: 75**).

غير أن ذلك لم يكن كافيا لدى تلك الدول التي خضعت لسيطرة الاستعمار والتغريب لفترة طويلة وتعرضت لطمس معالم هويتها إذ لازالت أثار تلك الحقبة الاستعمارية مستمرة في العديد من المجتمعات وبشكل خاص على العديد من الأسر التي لا تهتم كثيرا بالولاء للهوية الاجتماعية ، بقدر ما هي تتمسك بالنموذج الغربي ، مما يزيد الأمر تعقيداً وتخوفا على الهوية والولاء الأسري نتيجة لذلك الخطر الآتي من أطروحة العولمة، التي تنادي بذوبان الهوية ودمجها في بوثقه واحدة تتسم بالهوية العالمية والشمولية التي باتت تشكل تهديداً للولاء الاجتماعي الذي تحرص الأسر العربية للاحتفاظ به باعتباره همزة وصل بين أبنائها وأجيالهم اللاحقة، وجدارًا متينًا للاحتماء به ويمثل أساس الولاء الاجتماعي ، لحمايتها من تيارات التبدل والتغير التي تطرحها العولمة من خلال أجهزة معلوماتية وتكوينية وفضائية عالمية تغزو عقول البشرية في أكبر عواصم دول العالم رغم تعدد واختلاف ثقافاتها الفكرية ونسيجها الإثني.

تتعرض الأسرة اليوم للعديد من الظروف التي تدفعها للانهيار والتشتت الفكري والقيمي ومحاولة تفكيكها من الداخل لسحق هويتها واقتلاع جذور نشأتها، وتعد تلك الظروف بمثابة مؤشر من مؤشرات القياس التي قد نستخدمها لقياس مدى قدرة أي أسرة على التماسك والصمود أمام أي عامل يهدد وجودها، وقدرتها للمحافظة على هويتها ورفض ذوبانها في الهوية العالمية التي تطرح بشدة وبمختلف الطرق وأفضل الوسائل المتاحة، سواء أكانت الاقتصادية أم الاجتماعية أم الثقافية والدينية والإيديولوجية.

فتلك المضلة تعد من أهم وأبرز الحصون للتصدي لأطروحة العولمة ، فعند عجز الأسرة عن حماية أفرادها لأي ظرف كان والتي قد تكون ثقافية قيميه أو اقتصادية معيشية ، فان ذلك سيؤدي إلى إضعاف قدرتها للتمسك بالقيم والعادات والتقاليد ، و يؤدي إلى انهيار تلك المؤسسة أمام الفكر الوافد الذي لا يعترف بأي حدود معينة ولا هويات محددة بقدر ما يطرح هوية الثقافة الواحدة للعالم تقودها الرأسمالية العالمية معتمدة بالدرجة الأولى على عجلة التطور التقني والفني و وفرة المعلومات التي مصدرها شبكة هائلة من الفضائيات الإعلامية ، وعندئذ تصبح الأسرة معدومة الولاء وتنجر خلف التيارات المتدفقة من الخارج إلى الداخل و تفقد هويتها وانتماءها الاجتماعي وكيانها السياسي لتعيش في عالم متداخل دون هوية وانتماء و بمفردها لا تستطيع خوض غمار المنافسة والتقدم ، فضلا عن أن اللاعبين الأساسيين لهم سمة التبدل والتغير في الأدوار، يسعون من خلالها إلى الربح والوصول إلى مصالحهم الخاصة دون الاهتمام بأدنى حقوق ومصالح للآخرين الذين انساقوا خلف إغراءاتهم وانهيار أضوائهم.

المطلب الثاني

المجتمع الليبي ومواجهة التوحيد النمطي للثقافات.

مع ظهور إرهاصات فكرية تهدف إلى توحيد جل الثقافات التي هي في الواقع تسعى لصهر جملة من الثقافات الضعيفة في قالب الثقافات الأقوى التي تمتلك الإمكانيات المادية والتقنية وتعمل على تغير المعالم التاريخية لدى المجتمعات البشرية التي قد تدفع إلى زوال التعددية الثقافية وتنوع الجنس، مدعومة بقوة فاعلة ذات استراتيجيات لا تعترف بحدود سياسية أو ثقافية معينة إنما قد تتجاوز كل الثوابت لتكن حاضرة داخل كل مجتمع من المجتمعات الأسرية التقليدية وتحاول جذبها للمركز من خلال فاعلون أساسيين قد تتصف تحركاتهم وتصرفاتهم بطابع العمل السياسي الذي كثيراُ ما يقود إلى صدام مباشر بين الأضداد ، وغالبا ما يكون الفاعلون الأساسيون مقيمين خارج حدود الدولة الرسمية، إلا إنهم يعملون داخل حدودها من خلال الوصول للعقل البشري الذي يعد أساس بناء كيان الأسرة سيما من الناحية الثقافية والفكرية، كما يعمل الفاعلون على خلق أثر مباشر من خلال توظيف الرأي العام وتهيئة المجتمع على الانفتاح وعدم التقوقع داخل نمط واحد ، بل يدفعون به للانصهار في مجتمع بديل يشار إليه بالمجتمع المدني العالمي المتحرر من القيود ويدعو إلى التحديث والتطور من خلال طرح نمط عالمي يتصف بالتحديث والحداثة على النمط الغربي، سيما بعد الثورة المعلوماتية الرائدة التي أظهرت قدرة رهيبة على اختراق المجتمعات، والعمل على التأثير في بنيانها القيمي وإضعاف التحصينات التي من شأنها مواجهة غزو تلك الأفكار المتعددة والمتنوعة ذات التطور السريع لنقل المعلومات والتقنية من واقع المجتمعات الحديثة والصناعية المتطورة إلى المجتمعات التقليدية النامية.

ولعل أبرز ما تتصف به العولمة أنها ظاهرة أقل ما يقال عنها أنها تنذر بانتهاء التعددية الثقافية والتنوع في الأفكار والمعتقدات الاجتماعية بشكل لا يستطيع أي كيان اجتماعي الاحتفاظ بمكوناته الاجتماعية على حالها والوقوف أمام عالم متغير يدفع إلى نشر قيم وتوجهات أيديولوجية جديدة ، التي قد تشكل لونًا ونموذجاً جديدا على الطراز الذي تظهره الحياة الثقافية الغربية وبشكل واضح واختزال أي كيان قيمي من المجتمعات الأخرى يريد الظهور والمواجهة، وتطرح ذاتها كبديل يتسم بقدرته على إبهار المجتمعات ويفرض جدلية فكرية تدفع إلى حتمية الاختيار ما بين البدائل المطروحة أي بين الاهتمام بالتراث والقيم الثقافية التقليدية وما تتضمنه من ولاء للهوية لمجتمع من المجتمعات المحافظة، وبين مسألة الحداثة والتطور والتداخل القيمي الذي تطرحه العولمة من خلال أساليبها التعددية والمتغيرة المتطورة مستخدمة أجهزتها المساندة لها في تغليب الآتي والقادم على الموروث الثقافي المحلي الذي يتصف بالقدم والتقليدية ، فضلاً عن فرض العديد من المفاهيم والرؤى الجديدة التي تدفع للتداخل والصراع الحضاري بشكل يتوق إلى تغليب ثقافة المركز على ثقافة الأطراف المتمثلة في المجتمعات الوطنية ، بشكل

يذهب إلى شرعنة التطور والتحديث على النمط الغربي ومحاولة اختزال ما دونها من ثقافات هذا قد يشكل مصدرًا للصراع الداخلي داخل المجتمعات المستهدفة ذاتها ، فضلا عن الصراع بين العولمة ونمط الحياة الثقافية لدى تلك المجتمعات بتوحيد النمط الثقافي والمعيشي ، بمعنى أنه قد ينتج صراع بين من هم يؤيدون المنهج اللبرالي الذي تدعمه العولمة بشدة وبمختلف إمكاناتها ، وبين المحافظين التقليديين الأمر الذي قد يقسم المجتمع إلى قسمين مجتمع يسعى للحداثة وأخر تقليدي يسعى للتطور من الداخل وفق قيمه ومعتقداته الراسخة، وهذا النوع من الصراع الفكري والثقافي كثيرا ما يقود إلى نزاع وصراع مسلح بين النقيضين ، وفي هذه الحالة كثيراً ما تكون الهوية والوطن ضحية لذلك الصراع ، الأمر الذي يتيح الفرص للتدخل الخارجي واستمالة أحد الأطراف وتغليبه على الآخر ، والأخطر من ذلك أن الصراع عندما يحدث بين الخصوصية للمجتمعات وأخص هنا المجتمع الليبي وبين ظاهرة العولمة وما تطرحه ، فإنه يشكل أمراً جدليا بين ماض يتسم بالتقليدية ويتمسك بثقافة عريقة وبين حاضر يدفع إلى الحداثة على الطراز الغربي الذي له السيطرة الواضحة على التقنية والمعلومات ووسائل الدعم من اتصالات متطورة ، فضلا عن القوة الاقتصادية والتقنية العالية التي تتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية ، بغرض أمركة العالم من منظور سياسي إعلامي لاحت معالمه بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين ، بظهور أحادية القطبية بعد انهيار المنظومة الشرقية واستمرار ذلك التفوق دون منافسة تذكر حتى تاريخنا هذا بانقضاء العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين، ومع طفرة التطور الهائل الذي شهدته الحياة الاقتصادية و ما انعكس على الحياة الاجتماعية بشكل عام وعلى الحياة المعيشية بمختلف أنواعها على نحو خاص ، فإنه لاشك سيحدث فجوه كبيرة في المجتمعات التقليدية منها ومن بينها المجتمع الليبي الذي يندفع اتجاه الإصلاح والتحديث دون قواعد أو أسس علمية منهجية قد لا يتناسب وقيم المجتمع في ظل طغيان الثقافة التقليدية التي تشكل عازلًا بين مسالة الإصلاح والتحديث التي تطرح على الطراز الغربي ، والتي في الغالب لم يتحصل منها إلا على ثقافة الاستهلاك للمنتجات السلعية أو مجموعة من ثقافة الاستهلاك لقيم جاهزة دون المشاركة في بنائها أو وجودها (**زهرة جمعة بن عطية** ، 2006 :195).

المبحث الثاني

أثر العولمة على الولاء الاجتماعي والسياسي.

إن العلاقة بين الولاء الاجتماعي والولاء السياسي هي علاقة توافقية لها قيمتها التفاعلية لبناء والحفاظ على الوطنية والتمسك بالهوية وتحقيق أهداف المجتمع الإستراتيجية التي تخدم مصالحه الذاتية وتحافظ على أواصر الترابط والتماسك لاسيما وأن ظاهرة العولمة تشكل ضغطا متزايد على قيم الولاء الاجتماعي ، إذ تحاول وبشتى السبل دمج وتوحيد القيم الاجتماعية الراسخة مع عدد من العوامل التي باتت تشكل جزءًا لا يتجزأ من الاحتياجات المهمة لدى أفراد المجتمع ، ومن تلك العوامل مسالة التحديث و الأدلجة بشكل يشد تلك المجتمعات إلى الجديد والتقدم وزيادة الطلب على المعرفة ووفرة الوسائل المتاحة سواء على مستوى التواصل العالمي وربط الداخل بالخارج والمحلي بالعالمي والعكس، لأجل تحقيق متطلبات الحياة المتعددة التي قد لا تضع ادنى اعتبار للحدود السياسية للدول في عالم تقوده شبكة المعلومات والبيانات بل تعمل على محاولة أذابت تلك القيم الراسخة وتطبيعها بقيم لاستبدالها وبشكل تدريجي(**عبد القادر تومي2011: 8)**.

إن طبيعة التحولات عبر مراحل زمنية هي من سمات المجتمعات الإنسانية حتى على المستوى السياسي الأكثر تنظيما من المجتمع المحلي أو الدولي، وعلى مر العصور لم يتوقف الحراك الاجتماعي الذي قد يخلقه الحراك السياسي ويؤثر فيه عامل الصدام المباشر من خلال النزاعات الإنسانية التي قد تصل إلى مرحلة الحروب بين العديد من المجتمعات لأجل البقاء والسيطرة، فالعامل الاجتماعي كثيرا ما يشير إليه بأنه العامل الأساس لحركة التاريخ غير أن العامل الاقتصادي أضحى هو المتصدر الأساس لتلك التحولات الجذرية لتوجهات الشعوب (**لمكحل فيصل 2012: 104**).

إن واقع العلاقات الإنسانية المعاصرة هو انعكاس لما يجري على مساحات واسعة من الكرة الأرضية من مظالم للإنسانية تتمثل في كافة أنواع العلاقات الظالمة التي تعتمد التعسف وامتهان وتحقير لآدمية الإنسان الأمر الذي ينذر بتدني مستوى الحضارة الإنسانية وامتهان حقوق الإنسان وبشكل تعسفي كان للعامل السياسي الباعث الأهم لاسيما في مرحلة الصراع الساخن تمثل في حربين عالميتين أودت بحياة الملايين من البشر وأهدرت الثروات الطبيعية ، فضلا عما تلاه من صراع بارد تمثل في الحرب الباردة في النصف الثاني من القرن الماضي، والتي تميزت بحرب وصراع مدمر في العلاقات الإنسانية والدولية، من خلال تداخل السياسة في الشئون الإنسانية وصراع قائم بين الحكومات يفضي إلى فرض تلك الحكومات قيودًا جبرية وسلطوية تؤثر تأثيراً مباشراً على مصالح الشعوب وقيمها الاجتماعية ، وتشكل واقعًا جديدًا لمفهوم السياسة الدولية بما فرضته حقبة جديدة على الساحة الدولية سميت بظاهرة العولمة التي اتخذت من العامل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي مجالًا جديدًا للتجمع بين المحلي والعالمي والفردي و الجماعي ونقلت البشرية من المجتمعات المتعددة إلى مفهوم المجتمع الواحد لإحكام السيطرة التي لطالما سعت إليها الدول العظمى وبذلت كل الجهود لاختزال الجميع في توجهات إيديولوجية واحدة كانت تحاول فرضها من خلال منظومة العلاقات الدولية ، التي كثيرا ما اتسمت بالصراع عبر مراحل زمنية طويلة كما تصورها المفكر الفرنسي "ريجيس دوبريه " عند تناوله لتعريف التاريخ على أنه تدمير متتابع للدول والحضارات وأن الحرب مضخة التاريخ.

إن طرح السياسة المؤدلجة من قبل العالم الغربي تجاه الشعوب من خلال استخدام الوسائل العلمية كثورة الاتصالات والتكنولوجيا العابرة للحدود التي تحقق ما يراد تحقيقه وتنقل ما يراد نقله إلى أي مكان في العالم للشعوب المستهدفة بالعولمة، وطرح ثقافة عالمية بشكل لا يستطيع أي كيان سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي أن يكون بمنأى عنها ، وفي هذه الحالة يكون الولاء السياسي أضعف ما هو عليه لدى أفراد المجتمع المستهدف من قبل العولمة ولا تستطيع الدولة الوطنية مقاومة ذلك الطرح إلا من خلال التمسك بالهوية والقيم الاجتماعية وجود تربية وتنشئة فاعلة لأبنائها تضمن لهم سياسة متميزة يكون ولاؤها للوطن .

المطلب الأول

التنشئة المجتمعية في مواجهة العولمة

إن التربية الأسرية النابعة من البناء القيمي والتراثي لأي مجتمع لا شك أنها أساس لتأسيس نشأة اجتماعية لصيقة بالتوجهات لأي مجتمع كان، وإذا ما ارتكزت التنشئة المجتمعية على مبادئ وقيم تربوية خاصة بالمجتمع المحلي، فإنها ستنال الرضا وتحقق الانتماء للوطن وتحافظ على الدين والعادات والتقاليد السائدة وينمي الشعور بالولاء المفعم بالوطنية لاسيما إذا اقترن بتنمية سياسية مضمونها الفكري الولاء السياسي للوطن ووحدة الترابية.

التنشئة المجتمعية والسياسية تلعب دورا مهما في بناء الفكر والايدولوجيا الرصينة الراسخة التي يعتنقها أفراد المجتمع، كما تعد في الوقت ذاته أحد أهم الكوابح التي تخفف من شدة اندفاع العولمة تجاه صياغة الأفكار من جديد وفي شتى المجالات وعلى رأسها الميول الإيديولوجي السياسي، بدعم تلك التنشئة في مجتمعنا الليبي فإنها ستحقق التنمية السياسية التي تعمل بدورها على تنمية المدارك لدى الشباب وتشكل سداً منيعا يحميهم من الأفكار الوافدة التي قد تكون سببًا في تفكك المجتمع وذوبان الهوية الليبية ، خاصة وأنه بات من السهل على الفرد الانبهار بما تطرحه العولمة من أفكار وقيم بديلة لقيم العديد من المجتمعات المحلية ، وتشكل تحديا للمجتمعات ذات الخصوصية أو الهوية والقيم الثقافية التقليدية بشكل يجعل من هذه الشعوب شعوبًا تابعة ومستهلكة تشدها التبعية للاستهلاك بدلًا من الإنتاج وتحد من تطور المجتمع وتشكل له مسخًا ثقافيًا (**حسن حمدان العليم** 97:2008) .

كما يشكل الدور الأساسي والمهم للتربية والتنشئة داخل الأسرة قدرا أكبر للتصدي لمثل تلك الأفكار المهرة والقيم الوافدة على أي مجتمع له قيمته وخصوصياته، لأنها تحافظ على ولاء الشخص وانتمائه الاجتماعي، وتحمي له قيمته الاجتماعية، غير أن ذلك الولاء لابد أن يتسم بالتحرر الفكري وبعيداً عن التعصب الجهوي الذي كثيراً ما يكون سببًا في انعدام التعاون الفكري والثقافي وقبول الآخر.

إن التربية - والتنشئة الاجتماعية ذات المواصفات المحلية هما عاملان مهمان لبناء القيم والمحافظة على الولاء الاجتماعي والهوية أمام ظاهرة العولمة نظرا لما يقومان به من دور واعد في بناء كوادر قيادية يكون ولاؤها للوطن وانتماؤها له ويقع عليها الدور الريادي لتفهم قيم المجتمع وسبل تماسكه والاحتفاظ بولائهم السياسي للوطن لدرء الأخطار الوافدة التي كثيراً ما تحمل بذور فناء وتفكك تلك المجتمعات ، كما يقع على تلك الكوادر أهمية تفهم الوضع والتعايش معه حسب الظروف ، و عدم الاحتماء بالماضي والنكوص إليه والتقوقع أمام عالم متغير متطور بشكل ديناميكي ، يفرض جملة من التداعيات الفكرية والثقافية والقيمة ، وهنا الأمر يتطلب الاعتماد على ثقافة رصينة متعمقة جذورها في القيم الاجتماعية المحلية المتحررة التي تؤمن بضرورة الانفتاح على الآخر من أجل مواكبة التطور الحضاري والاحتفاظ بالهوية وعدم السماح بذوبانها وفق قيم مجهولة المصدر وتتنافى مع القيم الموروثة للمجتمع الليبي.

إن التمسك بالهوية والتربية ذات التراث القيمي الوطني الأصيل في عالمنا اليوم هي مهمة للغاية، لاسيما تلك القيم التي يطرحها التراث الإسلامي كالدين واللغة والقيم الاجتماعية الخالدة والتسامح والتعايش وقبول الآخر التي تشكل عملًا مهماً في دعم التماسك البنياني والقوة الداعمة لأبناء المجتمع واستقرارهم وعند تحقيق ذلك يحدث أمران إيجابيان يتمثلان فيما يلي.

•الحفاظ على أصالة المجتمع الليبي من جهة والانخراط في قلب المشكلات الراهنة لدى المجتمع لأجل البحث عن الحلول المناسبة بعقل متحرر ومتمسك بالثوابت الصحيحة للمجتمع من جهة أخرى.

•اختيار أنجع الطرق وأفضل البدائل للعمل المناسب لمواجهة التغريب والتحديث وأطروحات العولمة بشكل عقلاني رصين يؤمن بفكرة قبول الآخر .

و عند إيجاد علاقة تفاعلية بين الولاء الاجتماعي وجملة من العوامل الأخرى لاسيما تلك التي تفرض وجودها من خلال المرحلة التي تقودها العولمة ، وما تشكله من انبهار بأساليب حياتية متنوعة تخرج عن كونها تقليدية بل هي أساليب ديناميكية متحولة ومتطورة ومتبدلة، فإنه قد تتيح في كثير من الأحيان فرص تقييم الأمور و الاختيار بين البدائل ، أي بينها وبين واقع المجتمع وموروثه التقليدي الحضاري ، فهي تعتمد في انبهارها على التطور التكنولوجي السائد الذي يساعد ويسهل وبشكل سريع الاندماج الكمي والكيفي بين الحديث والتقليدي بشكل قد يؤثر على التقليدي لما تحمله الحداثة من عوامل هامة خاصة في المجالات الاقتصادية والفكرية والثقافية والسياسية قد يعجز الواقع التقليدي عن إيجادها.

الأمر الذي يحتم صيرورة الاندماج وخلط الأوراق بدرجة قد تسهم في ذوبان الهوية وتراجع الولاء والقيم الاجتماعية مما يشكل صعوبة في تحديد هوية تلك المجتمعات المتداخلة ويضعف من الانتماء السياسي مما يشكل باعث قلق على أمن واستقرار المجتمع.

فكل من التربية والولاء الاجتماعي لهم ارتباط وثيق يبعضهما البعض يقع على عاتقهما ضرورة المعالجة الاستباقية ضد ما تبثه العولمة، فإن ضعفت التنشئة المجتمعية والتربية فإنه سيقلل من الانتماء للوطن وانعدام الولاء السياسي ، وهذا يؤدي بدوره إلى فراغ وظيفي و تبعية سياسية، لمحتوى السياسة التي تخدم الوطن والمواطن على حد سواء وتحافظ على الكيان السياسي والاجتماعي والثقافي لأي مجتمع .

وبالتالي تظهر معالم التبعية السياسية لإفراد المجتمع الذي يتعرض لتلك العوامل وتمثل تحديا مريبا لوسائل الإعلام الرسمية على المستوى الداخلي الوطني لدى الدولة القومية ولدى المجتمعات المستهدفة أيضا.

إن تلك الظاهرة تدفع إلى الارتباط العالمي وتضعف الولاء الإقليمي الضيق للوطن وتدعو إلى عولمة المواطنة لا قوميتها بشكل دائم وشده لما يحدث حوله من تغيرات وتطورات سياسية واقتصادية واجتماعية بما فيها مسالة العلاقات الدولية بين الدول– أي بين دولته الوطنية وبقية دول العالم.

المطلب الثاني: التربية وبناء العلاقات الإنسانية.

إن واقع العلاقات الإنسانية اتسم في الماضي بالصراع والتناحر بين أعتي الإمبراطوريات العظمى التي شكلت حضارات تاريخية منذ القدم، وكانت قد شكلت نقطة تحول في العلاقات الإنسانية بداية للتكوين الاجتماعي الذي هو في الأساس نابع من ظاهرة المصلحة الوطنية وخاصية الانتماء والولاء الاجتماعي لدى كل فرد من أفراد المجتمع الذي دائما يعزز مبدأ أساس يتمثل في فكرة الجماعة.

وكثيراً ما يناط بهذا الدور إلى عامل التربية الذي هو في الواقع علم وفن، فهو كعلم يسعى إلى بناء وتحقيق وتكوين الشخصية الإنسانية القوية التي تمارس نشاطها الإنساني والاجتماعي داخل مجتمع ما، وتعمل على إقامة علاقة جيدة بين الشخصية الإنسانية والمجتمع الذي يعيش فيه وينتمي إليه (**عزمي عاشور**84 2007 :).

أما من حيث الفن فإن التربية تعمل على صقل الأفكار وتهذيب السلوك للشخصية لدى الأفراد وبلورة أفكارهم في قيم اجتماعية مقبولة ومتداولة بين أبناء ذلك المجتمع ، ومن خلال تلك التربية التي تتسم بالعلم والفن تبنى العلاقات الإنسانية وتكون مصدرًا قيميًا وعرفيًا توارثت الأجيال على تداوله فيما بينها على مر العصور ، وترك واقعًا واثرًا طيبًا في سلوك الإنسان الذي كثيراً ما يعتمد في حياته على العلاقات الإنسانية ذات الطابع الإنساني المحض والتي تحقق له انتماء إلى مجتمعه وتوفر له الحماية والأمن والاستقرار الذي

يؤكد استقلاله السياسي والثقافي ويكرس تمسكه بولائه لمجتمعه، كما يحقق له التبادل النفعي لأجل حياة أفضل في علاقات يسودها التعايش السلمي والتي تعني في أوسع معانيها شعور الفرد بالانتماء إلى الجماعة وشعور كل من الفرد والجماعة بالروابط المتبادلة والمصالح المشتركة ، وبتلك العلاقات ترسخ فكرة المجتمع المدني في أذهان الأفراد باعتباره الإطار الذي ينتظم فيه الناس بغية المشاركة في حل مشكلاتهم والدفاع عن مصالحهم في مواجهة الآخر بشكل سلمي من خلال المؤسسات السياسية والاجتماعية التي كثيراً ما تضع نصوصًا وقواعد قانونية للتعامل والحفاظ على الحقوق والخصوصيات الاجتماعية، باعتبار أن المجتمع المدني هو تلك المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، فضلا على أنه يعد جزءًا من منظومة مفاهيمية أوسع تشمل المواطنة العالمية وحقوق الإنسان ، والمشاركة السياسية وتعزيز قيم السلام العالمي والمساهمة بالتطور الاقتصادي العام وخلق ثقافة سيادة القانون محليا ودوليا(**علي الطاهر عربي 2002: 73**) وبالتالي تشكل تلك المنظومة تبدل وتغير في توجهات الإنسان وعلاقاته الإنسانية وانتقالها إلى العلاقات السياسية التي كثيراً ما تنحو إلى الصدام والصراع والرغبة في تحقيق المصلحة الشخصية ، وتحقيق التوجهات الأيديولوجية التي تنمو من خلال ثقافة الإنسان السياسية الناشئة من التنمية السياسية التي كثيرا ما تدفع إلى بناء علاقات جديدة ومتغيرة ومتبدلة ، تجعل الفرد في مفترق طرق بين العلاقات الإنسانية والعلاقات السياسية التي كثيراً ما تتقاطع من حيث الرؤى والمصالح وتحقيق التناغم والتجانس في داخل المجتمع الواحد، على مبدأ وأساس أن الإنسان هو الإنسان لا يختلف عن غيره من البشر من حيث الآدمية والخلقة والإحساس في أي مكان من العالم وفي أي وقت من الأوقات وعصر من العصور ، والأكثر من ذلك هو أن مسألة المواطنة التي يتميز بها الجميع وتعمل على المحافظة على الحقوق السياسية والمدنية ، وتؤهله للمشاركة السياسية ، وقد تطور هذا المفهوم لاسيما في المذهب اللبرالي الغربي في هذه الآونة كي يتسع ويحل بهوية يتم طرحها بقوة محل الهويات المختلفة والمتشابكة التي تنشأ على أساس الدين أو اللون أو الجنس أو الانتماء الاجتماعي ، وتتمثل الأولى في الالتزام بمبادئ المدنية الحديثة وقيم الديمقراطية التي تذوب في طياتها الاختلافات الدينية والإثنية والطبقية لتصبح هوية المدنية هي الرابط الذي يضم جميع المواطنين في نظام وعلاقات سياسية عالمية تختلف عن تلك العلاقات الإنسانية التي كانت بالماضي .

النتائج:-

1. الثقافة هي من تهيئ الأفراد داخل المجتمع للانضمام إلى النشاطات داخل الهيئات والمؤسسات الثقافية الدولية والإقليمية التي تتحكم بها قوى الهيمنة والسيطرة على مستوى عالمي.
2. أن العولمة هي نتيجة حتمية للتطور العلمي الحاصل في المعلومات والبيانات التي تشكل فيه العولمة الثقافية الأصل للنشاطات السياسية والاقتصادية والأخلاقية.
3. إن العولمة السياسية كظاهرة تتسم بسرعة التبدل والتغير لأنها نتاج أفكار إيديولوجية تم طرحها بشدة فيما بعد انهيار الكتلة الشرقية وانتهاء الحرب الباردة لاسيما بعد انتصار الولايات المتحدة في حرب الخليج الثانية وظهور القطب الواحد.
4. أن أغلب المنظرين الغربيين كانوا يدعمون الخطاب السياسي بالخطاب الفكري، وهو تماما كما كان عند خطاب الرئيس بوش الأب، بعد حرب تحرير الكويت يناير 1991م، حيث تزامن ذلك مع أفكار الفيلسوف "صموئيل هنتغتن"، حول صدام الحضارات والمفكر "فوكو ياما" ليتحدث عن نهاية للتاريخ وانتصار الرأسمالية اللبرالية.
5. إن ما تطرحه العولمة الآن هو من أجل تبدل وتغير الصراع من الصراع الإيديولوجي إلى صراع فكري ثقافي بالدرجة الأولى، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة الاحتفاظ بالقيم الاجتماعية التي تزيد التمسك بالهوية والولاء الاجتماعي للشعوب المستهدفة والاحتفاظ بالخصوصية لكل مجتمع من المجتمعات.
6. العولمة بطابعها الإيجابي هو التفسير المسبق لوجودها والمتمثل في أن على الخصوم أن يصبحوا شركاء والمنافس إلى شريك والتضاد إلى تعاون مع انتهاج سياسة الاعتماد المتبادل بدل سياسة الصراع سيما في مجال التكامل الاقتصادي وعلاقته بالتنمية التي تعني دمج أجزاء بالكل.

التوصيات:

يوصى الباحثان بعدد من التوصيات تتمثل فيما يلي.

3. ضرورة وجود علاقة دائمة بين الولاء الاجتماعي والولاء السياسي، وذلك بالتركيز على مسالة التنشئة الاجتماعية والتنشئة السياسية، اللتين تشكلان الداعم الأساس للتنمية السياسية والتي تعد في المقام الأول لدعم وترسيخ القيم الاجتماعية السائدة في أي مجتمع وتعمل على صون الولاء السياسي لمواجهة العولمة وأطروحاتها المتعددة.
4. أن الاستقلال السياسي يحتاج إلى استقلال فكري ونضج في الرؤى والأهداف، مع ضرورة الحفاظ على الماضي وتفهم الحاضر لاستشراف المستقبل وعدم التهاون والتفريط في الموروث الثقافي.
5. تحاول العولمة سحق الهويات وبشكل متنوع ومن خلال ما تملكه من أجهزة ووسائل متطورة، لذا تبيح الضرورة التصدي إلى تلك الأفكار الهدامة التي تدفع بها العولمة من ناحية، والتفهم لما تطرحه من فكر قد يكون ايجابيًا يمكن الاستفادة منه ويتمشى مع مجتمعاتنا العربية من ناحية أخرى.

إن مشكلة التهديد بذوبان الهوية وتبدل وتغير الولاء الاجتماعي أو حتى انعدامه هو في الواقع يشكل هاجسًا مقلقًا لدى أغلب المجتمعات المستهدفة بظاهرة العولمة وتداعياتها، غير أنه من الممكن التصدي لها من خلال التمسك بالقيم والثوابت الاجتماعية والتاريخية، الأمر الذي سوف يقلل من اندفاع العولمة تجاه أساسات تلك المجتمعات وقيمها الموروثة.

والله ولي التوفيق،،،

المراجـع:

[1]- برهان، غليون، العولمة وأثرها على المجتمعات العربية، ورقة مقدمة إلى اجتماع خبراء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، حول تأثير العولمة على الوضع الاجتماعي في المنطقة العربية، بيروت 19-21 كانون اول/ ديسمبر 2005، جامعة السوربون باريس، فرنسا.

[2]- بومانه محمد، الفلسفة والحوار الحضاري، مجلة التربية والأبستمولوجيا، المدرسة العليا للأساتذة، الجزائر، العدد الثالث، سنة

2012.

[3]- جاد الكريم الجباعي، حدود الواقعية الجديدة في السياسة الدولية، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، العدد (31) يناير 1995م

[4]- تامر كامل محمد، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، دار مجدلاوي للنشر والطباعة، الطبعة الأولى، عمان 2013م.

[5]- رونالد روبرت سؤن، العولمة والنظرية الاجتماعية والثقافية والكونية . ترجمة، أحمد حمودة وآخرون، المجلس الأعلى للثقافة،القاهرة، سنة 1998م.

[6]- أحمد، عبد الحميد، المجتمع المدني، الصلاحية المنهجية وضرورة التطوير، مجلة النهضة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، أكتوبر 2000م.

[7]- شعيب عبد الفتاح، الإعلام والعولمة، www.alriadh.comL1069 20 marhe2020

[8]- محمد سبيلا، الأيديولوجيا والحداثة، مجلة الوحدة، الخطاب الإيديولوجي العربي، السنة السابعة، العدد 75، ديسمبر 1990م، الرباط، المملكة المغربية.

[9]- علي الطاهر عريبي،إشكاليات الثقافة والهوية ومدى تأثير العولمة عليها، مجلةالجامعي، النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس، العدد 14، الفاتح -سبتمبر 2002 م.

[10]- زهرة جمعة بن عطية، المعالجة الصحفية للعولمة في الصحافة الليبية، دراسة تحليلية لصحيفة الجماهيرية، شهري، أي النار، النوار، سنة 5006م، مجلة البحوث والمعلومات والتوثيق، العدد 46، خريف 2001م.

[11]- عبد القادر ثومي، التربية والمجتمع في زمن العولمة وأسئلة الأولويات نحو رؤية تحليلية، مجلة التربية والأبستمولوجيا، المدرسة العليا للأساتذة أبو زريعة الجزائر، العدد الأول ،2011م.

[12]- لمكحل فيصل، التوجه الحضاري في فكر مالك بن نبي " قراءة تحليلية نقدية" مجلة التربية والأبستمولوجيا، بالمدرسة العليا للأساتذة بوزريعة،الجزائر، العدد الثالث .2012م ص104.

[13]- حسن حمدان العكيم، التحديات التي تواجه الوطن العربي في القرن الحادي والعشرين، دراسة استشرافية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، صيف 2008م.

[14]- عزمي عاشور، الموسوعة السياسية للشباب رقم،17، التحديث، نهضة مصر للطباعة، يوليو2007م.